

اعتبارات جمال المنتجات، ومن حيث: سهولة استخدامها، ومن حيث بساطة التعرف على ما تقدمه وما تشبعه من احتياجات ورغبات. الإتقان الكامل للأعمال والأنشطة الفرعية واستخدام منظومات الجودة الارتقائية.



الفصل الحادي عشر

العولمة الاقتصادية

وخطر التلوث البيئي المعاصر

مقدمة:

لقد أصبح مصطلح العولمة Globalization من أكثر المصطلحات استخداماً في الأدبيات المعاصرة، وصار أكثرها تداولاً على الساحة العالمية، ويقصد به على مستوى العالمي: زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال انتقال عمليات السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات فيما بينها دون قيود. وهناك تصورات ثلاثة لهذا المصطلح وهي:

- العولمة كأيديولوجيا: Globalism، وتعني أن العولمة طرح مذهبي يقوم على فكرة الحضارة الغربية التي تؤسس لحضارة إنسانية جديدة، أو حضارة تكنولوجية تقود العالم.

- العولمة كظاهرة: Globalization وهي تشير إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات والسياسات الصادرة عن القوى الكبرى في العالم، وردود الأفعال التي تصاحبها.

- العولمة كعملية: globality وتشير إلى أنها مرحلة تاريخية أو هي بمثابة تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، ومن ثم فهي محصلة تطور تاريخي تراكمي له جذوره. وبصفة عامة فإن العولمة Globalization تعميم الشيء، وتوسيع دائرية ليشمل الكل.

إن العولمة تطمح بالوصول بنمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن الحادي والعشرين تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.

لقد ظهرت نظريات العولمة لتفسير العلاقات العالمية وتفسير الحالة الاقتصادية في العالم إلى درجة أن هذه النظريات أخذت تلعب دورها في شؤون الحياة المختلفة بما فيها رسم سياسة الحكومات ومؤسساتها.

ويدعي مؤيدوا العولمة أن حاجات العالم ورغباته أصبحت متجانسة بشكل لا رجعة فيه، وأن التكنولوجيا تقود المستهلكين بقسوة ومن دون رحمة باتجاه تحثيث رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى

السطح قد تمت. ويرى هؤلاء أنه في ظل العولمة تسقط الحواجز النفسية والفكرية والجغرافية والطبقية لينشأ عالم مثالي لا حرب فيه ولا ظلم ولا فقر ولا استغلال.

مفهوم العولمة:

في بداية صعود العولمة، باعتبارها الظاهرة التي تهيمن على المناخ السياسي والاقتصادي والفكري في العالم نشر عالم الاقتصاد الأمريكي "داني روديك" وهو أستاذ بجامعة هارفارد، بعنوان "هل ذهبت العولمة بعيداً في مجال تحديد أهدافها، ووسائلها؟".

كان هذا نقداً مبكراً كشف عن بصيرة عميقة وحس دقيق في استشراف المستقبل، لأن هذا المفكر الليبرالي شعر بأن مشروع العولمة بطموحاته الكريهة في تحويل العالم إلى سوق اقتصادية واحدة بطموحاته الكونية، تحكمها الرأسمالية بمبادئها التقليدية في حرية السوق وتحرير التجارة، وكف يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد، فيه مغالاة شديدة قد تؤدي إلى عملية استغلال واسعة المدى تقوم بها الدول الرأسمالية المتقدمة، التي تمتلك الخبرة التاريخية والأدوات الحديثة في مجال التراكم الرأسمالي، على حساب الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة والهشة، والتي تناضل من أجل تأسيس اقتصاد عصري يقوم على التوازن بين الحرية السياسية والعولمة الاجتماعية^(١).

تُجمع المراجع على أن مفاهيم العولمة حديثة الظهور جداً في جميع اللغات ولا ترجع بداية استعمالها إلى أبعد من السبعينيات في القرن الماضي.

١ - السيد ياسين، مأزق العولمة الرأسمالية ١، جريدة الأهرام، ٩ أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٢.

إن عدوى العولمة قد انتشرت في كل ما يتصل من تفكير في العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية والتي أعلنت ولادة النظام العالمي الجديد.^(١) وهناك عدد من المفكرون والمهتمون بظاهرة العولمة يرون أن هناك فرق بين عولمة قديمة وعولمة جديدة وذلك عند محاولتهم البحث عن الجذور التاريخية لحركة العولمة المتسارعة الجارية في نهاية القرن العشرين الميلادي.^(٢) إن هؤلاء المفكرون يعتبرون العولمة واقع ومسار دولي قديم في التاريخ الإنساني، وكان التوجه الحضاري الإنساني في العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة، كان يعرف قبل ظهور مفهوم "العولمة" بمسميات أخرى مثل: الدولية، التدويل، الإمبريالية، والعالمية والكونية، ونظام الاستعمار المباشر القديم، ونظام الاستعمار المباشر الجديد.

إن العلاقات الدولية المتجهة نحو التوحد أو العولمة تعتبر أساليب قهرية أو قسرية بمفهوم الإمبريالية والتي تعني التدخل المباشر لسلطة خارجية في الشؤون السياسية والاقتصادية للشعوب الأخرى بغرض استغلالها وممارسة الاحتكارات المالية، وهذا هو الاستعمال الجديد بأشكاله المختلفة المرنة "التجارية، الثقافية، المعلوماتية...".

ويرى أحد الكتاب أن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تغير وجه الرأسمالية الذي أدى إلى منطقتي العلاقات غير المتكافئة بين المجتمعات الصناعية مهما كانت الأيديولوجيات التي تعتقها، فالوقائع تؤكد

١ - عبد النبي اصطيف، "الاستشراف الأمريكي من النهضة الى السقوط: عولمة دراسات المنطقة"، المستقبل العربي، العدد ٢٢٣، يوليو ١٩٩٧.

٢ - قاسم عجاج، "العولمة والعولمة"، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، دراسة تحليلية، مقارنة للمفهومين، مركز الكتاب الأكاديمي - عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٦١ - ٢٦٨.

أن القوى الاقتصادية تسرف بطريقة أو بأخرى في استخدام سلطتها التفاوضية عندما تتعامل مع الكيانات الأقل قوة^(١).

إن العولمة الحديثة شهدت توسعات كبيرة منذ منتصف الثمانينيات والتسعينيات في القرن الماضي بعد ظهور الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا، إثر تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، وانهار المنظومة الاشتراكية وتنامى دور الشركات المتعددة الجنسيات، وبداية انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

ويرى أحد الباحثين أن الجديد في العولمة^(٢) هو ظواهر الإستعجالية والتسارع والآنية، إذ لأول مرة في تاريخ العالم، يعاد النظر في العلاقة بالزمان والمكان بهذه الجذرية، بحيث لا توجد نظرة محددة عن المستقبل، مع انقطاع المجتمعات البشرية عن الماضي وانحصار اهتمامها بالوقت العالمي الحقيقي (الحاضر/ الآني)، وكذا تقلص الفضاء العالمي أدى إلى تقلص آفاقنا.

لذا كان لابد من البحث عن تعريف للعولمة والذي جاء في بعض الكتابات على النحو التالي:

التعريف الأول: عرف المفكر الفرنسي " Bertrand Badet " العولمة على إنها " عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع إدعاء دمج مجموع الإنسانية ضمن إطاره، والمسار يعود إلى تاريخ طويل، رغم

(١) نايف علي عبيد، " العولمة والعرب " - المستقبل العربي - العدد ٢٢١ - ١٩٩٧، الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٨، ٢٩.

2- Zaki Laidi، "Un Tournant De L'histoire:La Mondialisation " In:"L'enseignant "، Interview par:Patrick Gonthier، in، <http://www.Fen.Fen.Fr/enseignant/enseignant/001/00/...Laidi.htm>.



إنه يبدو جديداً ، يفترض انه لا تستطيع أية مجموعة ولا أي أرض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية. وقد ساعدت الأمم المتحدة بعد إنشائها في تحقيق هذا المفهوم حيث أعلنت عن إدارة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد والممارسات وتقنين وتنظيم كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي والاقتصادي التي ينبغي تطويرها.

التعريف الثاني: تم تعريف العولمة على أنها "ديناميكية جديدة، تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المستديرة وبالتالي لهوامشها أيضاً" أي إنها تعني الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أونازعاً إلى التوحد ، الذي لا يعني هنا التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل "Interdependence".

ومن خلال البحث عن تعريف محدد يصف كل أنشطة العولمة، حيث يرى أحد علماء السياسة الأمريكيين إنه من المبكر وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة، حيث إن مفهوم العولمة يقيم علاقات بين مستويات متعددة للتحليل مثل الاقتصاد، الشفافية، الأيديولوجيات، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود،

وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، وكذلك نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة".

لذا فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، حتى لو تم تطوير هذا المفهوم، وبالتالي فإنه من المشكوك فيه قبوله واستعماله بشكل واسع.

ولم تكن العولمة في الماضي قادرة على ربط العالم بعضه ببعض لبعدها المناطق عن بعضها، غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية اتسعت طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، وصار الانتقال بين المناطق المتباعدة يتم بسهولة ويسر، لتوسع طرق المواصلات وتنوع وسائلها، وزيادة أعدادها، فاقتربت أطراف الدنيا من بعضها البعض، وأصبحت الشركات الأوروبية قادرة على جمع أقصى الأرباح من خلال توسيع نطاق نشاطها التجاري ليشمل دوراً أخرى في العالم، لأن الاتصال فيما بينها صار ممكناً وبدأ الناس يتحدثون عن (القرية العالمية) باعتبار أن أطراف العالم المتزامنة الأطراف قد أصبحت متصلة ببعضها بحيث صار من الممكن النظر إلى العالم كله كقرية كونية متماسكة، وهو ما يعني أن العولمة بمفهومها الشائع هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب لتنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمييز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مبادئ إنسانية عامة.

- ومن العوامل التي دفعت شرع العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين كما يقول الأستاذ الدكتور إسماعيل شعبان: "انهيار أنظمة التخطيط المركزي والإقليمي في البلدان الاشتراكية الأوروبية التي كانت تسعى لاقتصاد ذاتي ضمن الجدار الحديدي القطري أو إقليمي، تمرکز السلطات

العالمية في يد مؤسسات تقع على الأراضي الأمريكية والخضوع لإرادتها مثل: صندوق النقد الدولي (البنك الدولي)، مجلس الأمن، التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وأخيراً منظمة التجارة الدولية. الخ^(١).

عرّف الدكتور ماجد محمد الشدود العولمة في مفهومها العام^(٢) "نزعة أو اتجاه تقوده الرأسمالية يهدف إلى إطفاء طابع عالمي أوكوني على أنماط العلاقات والتفاعلات في المجتمع الدولي بمظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والمالية والتجارية والبشرية تستهدف تحقيق المزيد من الارتباط والتفاعل والاعتماد المتبادل بين جميع أنحاء العالم من خلال تحرير التجارة، وتبادل السلع والخدمات المختلفة المالية والنقل والمواصلات والاتصالات، ووسائل الإعلام، وحرية تشكّل الأسعار، وفتح الحدود، والمنافسة الحرة، وتسهيل العلاقات الثقافية، وسيولة المعلومات، وتعميم الأسواق الحرة، والقيم والعادات وأنماط السلوك وأساليب العيش، والتصرف، وحرية الانتقال عبر الحدود".

لقد اختلف في تعريف العولمة باختلاف المهتمين من المفكرين والمفسرين، لكونها ذات أبعاد مركبة اقتصادية وسياسية وثقافية وأيديولوجية، فإذا ارتبطت بالسياسة سميت بالعولمة السياسية أي النفوذ السياسي العالمي، وإذا ارتبطت بالاقتصاد سميت بالعولمة الاقتصادية وهكذا. وقد عرفت العولمة بأنها "التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن

(١) أ.د. اسماعيل شعبان، أبعاد العولمة المعاصرة وأخطارها، مقال في جريدة الجماهير ٢٠٠١/٥/٢٠ حلب، سورية.

(٢) د. ماجد محمد الشدود، العولمة - مفهومها - مظاهرها - سبل التعامل معها، جامعة دمشق، ص ٢٣.

محدد أو دولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية"^(١). كما عرفت العولمة بأنها "اندماج أسواق العالم في دخول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات"^(٢). في حين عرفت العولمة أيضاً على أنها "علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجيات، وتشمل، إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة"^(٣) ومما تقدم نجد صعوبة في إعطاء تعريف محدد وجامع للعولمة إلا أن التركيز الواضح في تعاريف العولمة، يكمن في الأبعاد الاقتصادية لهذه الظاهرة، ولكن آثارها ليست اقتصادية فحسب، بل سياسية وثقافية واجتماعية أيضاً.

(١) د. محمد عبد العال النعيمي ود. أديب قاسم شندي، العولمة ومستقبل الوطن العربي، مجلة الحكمة، السنة الأولى، العدد ٥، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٥، السنة ١، تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٨، ص ٧٣.

(٢) د. إسماعيل ص(٢) د. عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٥، السنة ٢٤، مركز بري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، بحث منشور في كتاب: العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١، أيلول ١٩٩٩، ص ٤٣.

٣ - مها ذياب، تهديدات العولمة للوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٦، السنة ٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، شباط ٢٠٠٢، ص ١٥٣.

أصل العولمة:

على الرغم من استخدام لفظ العولمة وشيوعه حديثاً، لوصف ما يحدث في العالم، فإن الظاهرة نفسها قديمة جداً، فإذا ما عرفت ((العولمة)) على أنها التضاؤل السريع في المسافات الواصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء ما يتعلق بانتقال السلع والأشخاص أورؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم، فإن العولمة ظهرت منذ نشأة الحضارة الإنسانية، وأن عمرها يقدر بخمسة قرون على الأقل، وأن بدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تقانة الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية^(١)، إذ مرت العولمة كثيراً عبر التاريخ ولكنها بأسماء مختلفة منها الاستعباد والسيطرة والهيمنة والاستعمار، فحاجة الأمم السابقة قبل آلاف السنين إلى أسواق لتصريف منتجاتها بالمقايضة (Barter)، دفعت قادتها إلى اجتياز آلاف الأميال وخوض المعارك وفتح العديد من البلدان للحصول على ما تحتاجه أهمهم من مواد ومعادن نفيسة، وتصريف منتجاتها في البلدان المفتوحة، فقد تداخلت الثقافات قسراً وطوعاً^(٢)، وهذه كلها من مظاهر العولمة، ولكن لا نجد أحد كان يسميها إلا بالأسماء التي ورد ذكرها، كما لا نجد من يدعو إلى أنها كانت ذات فائدة للبلدان المقهورة أو الحكومات والشعوب المضطهدة. وقسم رونالد روبنسون العولمة في كتابه "العولمة، الفطرة الاجتماعية والثقافة الكونية" إلى خمسة حقبة تاريخية:

١. المرحلة الجينية: وتمتد من بواكير القرن الخامس عشر حتى

منتصف القرن الثامن عشر

- ١ د. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة أورغواي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص٤.
- ٢ د. محمود خالد المسافر، العولمة هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، مطبعة الميزان، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢، ص١٧.

٢. مرحلة النشوء والارتقاء: وتمتد من القرن الثامن عشر وحتى

منتصف القرن التاسع عشر

٣. مرحلة الانطلاق: والتي استمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر

حتى عشرينيات القرن العشرين

٤. مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: وتمتد من عشرينيات القرن

العشرين حتى أواخر السبعينيات

٥. مرحلة عدم اليقين: التي تجسد الصورة المعاصرة للعمولة بعد فشل الثقافة

الأوروبية المتمركزة حول ذاتها في توحيد العالم ضمن ثقافة كونية واحدة.^(١)

ومن مسميات ومفاهيم العمولة أنها رأس المال، والموارد الطبيعية، التكنولوجيا، والعمل وكذلك السلع والخدمات حول العالم^(٢) ويرى الباحث ياسين بأنها ليست مفهوم مجرد فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وطيفية في مجالات السياسة، والاقتصاد، والثقافة والاتصالات^(٣) وقيم (روزناو) مفهوم العمولة في إطار العلاقة بين مستويات متعددة للتحليل، الاقتصاد، السياسة، الثقافة، والإيديولوجيات وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود انتشار أسواق التمويل تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ونتاج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة^(٤) ويعرف عبد الجبار العمولة فيقول (بأنها عمليات موضوعية في طور محدد تكتوالكتروني من تطور الحضارة الصناعية

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٧- ٢٢.

(٢) أحمد ضرار إسماعيل وبرهان محمد نوري، العمولة الاقتصادية - التطورات والمستجدات، مجلة الحكمة، العدد ١٩، السنة ٤، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠١، ص ٣٨.

(٣) د. مظهر محمد صالح، مستقبل الرأسمالية لثرترو، ترجمة: فالح عبد القادر، مجلة الحكمة، العدد ١٢، السنة ٢، بيت الحكمة ٢٠٠٠، ص ٩.

٤ - د. منير الحمش، العمولة ليست الخيار الوحيد، مطبعة الأهالي، دمشق، ط١، ١٩٩٨، ص ٣٥

الرأسمالية ، وهي حافلة بالتناقضات والصراع ، شان أي عملية تاريخية^(١) ومع تعدد هذه التعاريف وكثرتها وفي كل الأحوال يبقى مصطلح العولمة ولازال في طور التكوين. يحتاج الى تمثيل بمعنى تأصيل فكري وسياسي واقتصادي وقانوني لكي يكون مصطلحاً جامعاً مانعاً ، وأنه مازال كما نعتقد بطوره الجنيني على الرغم من تحقيق اطراد واسع في ميدان مادته العلمية والتكنولوجية التي هي احد مقوماته الأساسية فعلى الصعيد العالمي يستخدم المصطلح استخدامات عديدة ، منها أنه يعني (الشمولية وتحرير التجارة. والكلمة (العمومية) تستخدم عادة للإشارة إلى الشمولية الاقتصادية (Economic Globalization) مما يعني التأكيد على الجانب الاقتصادي الذي يعد البعد الأساسي للعولمة و كما إن هنالك فرقاً بين العولمة (Globalization) والعالمية (Universlisme)، فالعولمة اصطلاح ضبابي مازال في طوره الأول، وفي ضوء الحقائق البحثية أنها تمثل نوعاً من إرادة الهيمنة ومن ثم نوعاً من القمع والإقصاء الخصوصي، في حين أن العالمية هي اصطلاح قد استقر عليه تواتر العمل الدولي قانونياً وفقهياً. فهي تعني طموحاً إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي.

ماهية العولمة (٢):

إن العولمة تبشيري سيء يهدف المبشرون بها إلى إرجاع العالم إلى العصور القديمة المظلمة في تاريخ البشرية حيث كان العالم مقسماً إلى طبقتين طبقة الإقطاع وهي الأقلية الضئيلة وطبقة الأكثرية الساحقة وهي طبقة الفقراء

١ - د. مغاوري شلبي، صندوق النقد والبنك الدولي، تجميل الوجه القبيح !!، بحث متوفر في

الانترنت على الموقع [www. Islam-on line] ، ١٩

٢ - د. علي فلاح الزعبي - د. حسن سالم الكساسبة " العولمة رؤى ومخاطر في الشركات العربية ، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع المنعقد في رحاب جامعة الزيتونة الأردنية خلال الفترة ٢٠ - ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٩

والعبيد. وطبقة الإقطاع في عصر العولمة هم مجتمع الخمس الذي بنى نفسه قلاعاً متحصنة ومنعزلة تكبراً وخوفاً من مجتمع الأربعة أخماس، وهذه الأرقام يمكن أن تعطينا بعض الوضوح عن حقيقة العولمة وكيف إن العولمة هي عبارة أخرى لعالمية الفقر حيث النظام العالمي الجديد ينطوي على تناقض لعالم هو اليوم أغنى أربع مرات عما كان عليه عام ١٩٩٠ ووجود فظيع حيث يعيش خمس سكان العالم بدولار واحد للفرد، وتشير الإحصائيات إن الخمس الأكثر فقراً من البشرية كان يملك ٢، ٣٪ من الموارد المالية في عام ١٩٦٩ و ١، ٥٪ في عام ١٩٨٩ و ١، ١٪ في عام ١٩٩٤، وفي التواريخ نفسها فإن الخمس الأكثر ثراءً كان يملك 69% من الموارد المالية العالمية في عام ١٩٦٩ و ٨٢٪ في عام ١٩٨٩ و ٨٦٪ في عام ١٩٩٤، وهذا يعبر عن عمق التناقض الطبقي الذي أفرزته العولمة حيث التحول الديمقراطي أخذ في الاتجاه نحورفاهية الإقطاع وعبودية أكثر سكان الأرض، لذلك يعتقد البعض أن العولمة هو أسلوب جديد في فرض القهر والحرمان على الأمم الضعيفة تحت شعار الاعتبار المتبادل والتخصيص الأمثل للموارد.

العولمة مصالح ضد الإنسانية:

لاشك أن طبيعة التفكير الاستغلالي الذي يعيش في مكونات الرأسمالية حيث الربح والاقتصاد في الموارد يجعل من المصالح الخاصة فوق كل اعتبار إنساني أو أخلاقي سوف تحول هذه الطبيعة العالم إلى أكداش بشرية من العاطلين، وكما يقول الخبراء فإن عشرين بالمائة من السكان العاملين ستكفي في القرن القادم للحفاظ على الاقتصاد الدولي وبعبارة أخرى الاقتصاد الدولي للسماسرة، وأن الثمانين بالمائة من البشر هم من العاطلين الفقراء الذين يعيشون على هامش العولمة وفتاتها كما يعيش المسحوقون على هامش المدن

الكبيرة في صفائح الحديد المتأكسد. ويظهر هذا التفاوت الكبير في تزايد عدد المليارات ونموها في ظل العولمة ففي العالم هناك أكثر من ٣٥٨ مليار ديراً يمتلكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه ٢،٥ مليار نسمة من سكان المعمورة، والإحصاءات تفضح العولمة بقولها أنه في عام ١٩٩٨ كان في الولايات المتحدة وحدها ١٧٠ مليار ديراً بينما لم يكن عددهم في عام ١٩٨٢ يزيد على ١٣ مليار ديراً. ويكفي إن مليارديراً واحداً هو بيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت يملك ثروة ما يعادل صافي ثروات 106 مليون مواطن أمريكي أي ثلث السكان تقريباً وبقياس آخر فإن هذه الثروة يمكن أن تعادل أو تزيد على صافي ثروات مليار مواطن هندي. والطريف في الأمر أن المنافسة حامية جداً بين هؤلاء المليارديرات من أجل إضافة المزيد من الأرقام في حساباتهم بدون النظر لأي اعتبار إنساني أو أخلاقي.

إرهاصات العولمة:

إذا كان الهدف الأساسي للعولمة هو اقتصادي بحث فأن التموجات التي خلقتها هذه الظاهرة قد جعلت الأمر يكون أبعد من أن يقتصر على البعد الاقتصادي، بل إن رعاة العولمة قد جندوا كافة الوسائل السياسية والثقافية والإعلامية من أجل جعل العالم ذو ملكية خاصة لذلك اتخذ الأمر إبعاداً جديدة ونمت ظواهر غريبة بدأت تشكل نفسها من خلال النمو المتزايد لعالم المعلومات الإلكتروني.

العولمة السياسية: لاشك إن أهم مخطط تطرحه الولايات المتحدة هو العولمة السياسية وجعل العالم وحدة سياسية تحت القيادة الأمريكية مع وضع هامشي وروتيني للأمم المتحدة، ويشكل ضباع الاقتصاد العالمي الدعم اللوجيستيكي للماكينة العسكرية من أجل سيطرة أكبر على عالم بلا حدود مفتوحة أسواقه أمام بضائعهم، وشعار مبشر العولمة حينئذ هو تحول العالم إلى قرية كونية يشعر

الإنسان أينما حل خارج حدوده الوطنية بأنه معترف به ومقبول وهذه هي المواطنة العالمية كما يدعون. ولكن هذا الأمر يصبح مجرد شعار عندما ينكشف الأمر الواقع حيث أصبح العالم يتحرك اقتصاديا كما لو كان وحدة واحدة شاملة أما سياسيا فإنه ظل مقسما ومجزأ، ولقد تسببت التوترات الناجمة عن هذا التطور غير المتكافئ في تناقضات قاتلة وعدد لا يحصى من الهزات والانهيارات والمزيد من التضعع في تعايش المجتمع الإنساني ونموالاتجاهات العرقية والعنصرية والتطرف. بل إن الدول التي ترعى العولمة سارت في عكس هذا الاتجاه عندما أغلقت أبوابها وحدودها أمام الهجرات القادمة من بلاد يسيطر عليها الفقر والحرب، وسعت هذه الحكومات الى تطبيق سياسة الانتقاء في سرقة العقول والكفاءات.

الثقافة: هي السلاح الآخر الذي أخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتناس ثروات الشعوب لأن تكريس القيم الثقافية الوافدة على شعوب العالم يسهم إلى حد كبير في تسويق منتجاتهم وعلى العكس من ذلك فأن تسويق المنتجات الاقتصادية لشركاتهم ساهم بشكل كبير في نشر قيم وأخلاقيات العولمة. إن نشر ثقافة الاستهلاك والوجبات السريعة يحول البشر إلى قطيع لا يفكر ويلهث وراء بطنه ولهوه آخر موضات الأزياء والروك، وكما قال أحدهم فأننا في ظل العولمة يراد لنا أن نأكل ونلبس ونفكر كما يفكرون هم، لذلك أصبح وجود محلات لماكدونالد هي رمز لانفتاح أي بلد وتقدمه. إن الانفتاح الثقافي أصبح مرادفا لعولمة الجنس ونشر الإباحية بلا قيود في أرجاء العالم عبر شبكات الفضاء والإنترنت، كما إن البغاء أصبح معولماً له انتشاره الجغرافي بلا حدود بعد أن كان محدوداً ومنعزلاً.

الإعلام المدموج: الذي أخذ يتحد بقوة لفرض قيمه ونفوذه هو أهم إرهابات العولمة، فقد تحول الإعلام إلى أداة محتكرة بيد مجموعة من

الأشخاص يرسمون الحدث قبل أن يقع ويخلقون القيم والأخلاقيات التي تتناسب مع مصالحهم فالיום أشخاص مثل (تيد تيرنر) أو (روبرت مردوخ) هم من يحكم العالم من كاميرات التلفزيون وشركة مثل ديزني هي التي تصنع طفولة الأطفال بقيم مثل الجنس والعنف والانتهازية. هذا الإعلام العابر للقارات يصعب مواجهته لأنه يملك إمكانات هائلة تجعله مسيطراً فعلى سبيل المثال فإن إعلان تلفزيوني واحد عابر للقارات يكلف ما يكلفه في المتوسط فيلم سينمائي أوروبي.

إن العالم الغربي هو الذي يقود بالنتيجة مسيرة العولمة نحو اتجاه يمثل مصالحه وأهدافه الخاصة لأنه يمتلك المنبع المعلوماتي الذي يغذي ويرفد العالم بالمعلومات وهذا يجعله المسيطر ويجعل الآخرين تابعين، فالمعرفة العلمية تمثل ٨٠٪ من اقتصاديات العالم المتقدم وال ٢٠٪ الأخرى تذهب إلى رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية وهذا ما يجعلها تحت تأثير التبعية.

نظريات العولمة :

خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ظهرت نظريات أكاديمية حديثة في العلوم الاجتماعية تركز على دور العولمة في تنظيم المجتمعات المختلفة، أي تعميم العولمة وتوسيع نطاق التعايش معها على المستوى العالمي، في كل مجالات الحياة بما في ذلك الحياة العائلية.

إن جوهر هذه النظريات يقوم على الإدعاء بوجود عمليات تؤثر من بعيد على حياتنا اليومية بصورة أوسع مما سبق، وإن مصيرنا وحضارتنا المعاصرة قد صمما من قبل قوى مؤثرة نائية وخارجة عن سيطرتنا، ويستدلون على ذلك بأن الركود الاقتصادي في بلد ما لا يمكن تجنبه لأنه مخلوق من قبل القوى العالمية الكبرى الخارجة عن نطاق سيطرتنا، وأن البطالة في بلد من البلدان

ليست ناتجة عن خطأ قام به السياسيون المحليون بل هي نتيجة حتمية للمنافسة الجارية على النطاق العالمي بين قوى متعددة وبعيدة عن ذلك البلد. فما السبب يا ترى ؟ إن هناك خمس وقائع أساسية استجرت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية واستدعت هذا الحضور الطاغي للعولمة. وهذه الوقائع هي:

تضخم الشركات المتعددة الجنسية، فقد تحولت بعضها إلى إمبراطوريات امبريالية تتعدد أنشطتها التي تشتغل بها، وتمتد مخالبتها إلى أقصى بقاع الأرض، وتخرق الحدود السياسية والوطنية، وعبر هذه الشركات تتولد أربعة أخماس الطاقة الاقتصادية العالمية، حيث تستحوذ الدول التي تتمركز فيها على نحو ٨٠٪ من مجموع رؤوس الأموال الموظفة في العالم، في حين تقتصر التوظيفات في البلدان النامية على ١٨٪ ولا تزيد حصة القارة الإفريقية على ٢٪. تزايد دعاوي تحرير الاقتصاد، وتقليل دور الدولة ورفع القيود، مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية أن تنهي العمل باتفاقية (بريتون وودز) إثر الأزمة النفطية في السبعينات، فأوقفت مبادلة الدولار بسعر ثابت أمام الذهب، ورفعت المزيد من القيود الحكومية في المجال المالي، وتبع ذلك في بريطانيا إلغاء خطوات تأميم المؤسسات والمرافق العامة، واتخاذ سياسة الخصخصة وفتح أسواق المال أمام المنافسة، لتبدأ بعدها حركة تحرير الاقتصاد تعم بلداناً عديدة في العالم تدريجياً وبدرجات متفاوتة.

الطفرة الراهنة للتقدم التكنولوجي في مجالات الاتصال والمعلومات التي جاءت نتيجة استثمارات ضخمة قدمتها الشركات المتعددة الجنسية، فعند استغلال إمكانياتها، بما يسمح لهذه الشركات بتيسير إدارة شؤونها، وتحسين قدرتها على المنافسة، من خلال ما تقدمه لها من توسيع إنتاجها، وتبوع أسواقها، وتجاوز المعوقات القانونية الوطنية في ميادين سوق العمل، والسلع والمال، وتحقيق التزايد الهائل في المضاربة بالعملات والأسهم.

السيطرة المباشرة للولايات المتحدة على إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (I BRD) وإدارة صندوق النقد الدولي، (I M F) وهما اللذان يقومان بدور فاعل في ضبط العلاقات الاقتصادية العالمية، سواء من حيث الاستقرار النقدي وأسياسات أسعار الصرف، وحرية التحويل، وانتقال رؤوس الأموال، أو من حيث السياسات الاقتصادية والمالية لعدد كبير من الدول، يضاف إليهما نظام تجاري عالمي، وهو إدارة منظمة التجارة العالمية (W T O) التي خلقت اتفاقية الجات منذ بداية ١٩٩٥، وجدت قواعد ملزمة وآليات تحكم إجبارية، وتعد نفسها لتصبح الحكم الفصل في ميادين التنافس والوصول إلى الأسواق العامة والقوانين المتعلقة بالاستثمار.

مشروع التنمية الذي أتى لبناء ما بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى استقرار دعائم الاستقرار الرأسمالي العالمي، وفي هذا المشروع كانت الدولة مسؤولة عن إدارة نمو الاقتصاد الوطني، مع وجود التجارة كعامل محفز، مما أفسح المجال لنشؤ سلسلة من الاقتصاديات السياسية الوطنية. وكانت التنمية مشروعاً عالمياً، وملهمة للتصنيع المتسارع في العالم النامي، وأخذت إشارة الانطلاق من الخبرة الأوروبية. فنشأ مشروع العولمة من مشروع التنمية لأن التنمية تضمنت علاقات دولية معينة، منها تأكيد الولايات المتحدة على مبدأ حرية الاقتصاد وتشجيع الدمج الاقتصادي المتخطي للحدود القومية.

ديمقراطية العولمة :

أكد الباحثون الغربيون على وجود علاقة إيجابية وقوية بين الاقتصاد والديمقراطية، وأكدوا على أن التطور الاقتصادي للمجتمع هو الذي يقرر نشؤ ونمو الديمقراطية في البلدان الرأسمالية وقالوا: تسير الرأسمالية مع الديمقراطية في تزامن واحد فالتطور الاقتصادي في العهد الرأسمالي المبني على المنافسة الحرة ولد معه الحرية السياسية والمشاركة الديمقراطية في

الحكومة، وذلك منذ نشأة الرأسمالية وأكدوا على أن هناك توافقاً إحصائياً بين التصنيع وتوسع المدن والثقافة والتعليم ومكافحة الأمية من ناحية، وبين الديمقراطية من ناحية أخرى، واكتشفوا بأن هناك ارتباطاً إحصائياً محكماً بين معدل الدخل الفردي في بلد من البلدان، وقابلية الفرد على شراء الحاجيات والديمقراطية.

وقد أدرك حكام البلدان الغربية قيمة هذه الدراسات في المستعمرات التابعة لهم عن طريق الحروب والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، بل وفرضوا على تلك الدول حكومات دكتاتورية لكي تسلم اقتصاد البلاد كله إلى الشركات الغربية العملاقة والتي تستعجل لإنجاز المستحيل لغرض الحصول على أقصى الأرباح، الأمر الذي أدى إلى الخراب الاقتصادي في بلدان كانت متطورة إلى درجة عالية مثل: اندونيسيا والبرازيل، الأرجنتين وتشيلي.

ولما كانت الديمقراطية في الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية قد أدت إلى انتعاش اقتصادي، وظهور حركة منظمة وقوية للطبقة العاملة، طالبت بالحقوق الديمقراطية والنقابية، ونجحت في تحقيق ذلك في تلك الدول، إلا أن ذلك أزعج الشركات الغربية الكبيرة فقامت بنقل مصانعها الهامة، وبالذات تلك المصانع التي تحتاج إلى عدد كبير من العمال اليدويين، إلى بلدان العالم النامي حيث الحكومات الموالية لها والتي تكبت الحريات الديمقراطية والنقابية وتقتل العمال الذين يطالبون بزيارة الأجور وتحسين شروط العمل، وهكذا انتقلت صناعات البواخر والفضولاذ والمواد الكيماوية واستخراج الفحم الحجري من البلدان الرأسمالية إلى البلدان التابعة لها كالبرازيل والمكسيك وجنوب شرقي آسيا وكولومبيا، حيث يستخدم الأطفال في مناجم الفحم، الأمر الذي أدى إلى ضعف الطبقة العاملة في الدول الغربية.

ويرى الاقتصاديون الغربيون أن منطلق التطور الرأسمالي يفضي إلى التوسع المستمر خارج حدود دولهم، أي تجاوز حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي، مؤكداً أن التوسع الرأسمالي عندما يبلغ ذروته يطيح بالحدود القومية، وإن كانت داخل المعسكر الرأسمالي ذاته، وهونمط من التوسع يطلق عليه اليوم (العولمة) من بين خصائصه إخضاع العالم لضوابط وقوانين مشتركة تضع فيه حداً لكل أنواع السيادة.

ولهذا فالعولمة ظاهرة موضوعية تاريخية حديثة تجاوزت دلالتها حدود العلاقات الدولية أو العالمية، وتختلف بداياتها الأولى في رحم الأنظمة الإقطاعية في أوروبا ابتداءً من القرن السادس عشر الميلادي في نمط إنتاجي جديد مختلف تماماً عن الأنماط الإنتاجية السابقة هونمط الإنتاج الرأسمالي... ذلك أن مفهوم نمط الإنتاج يعبر عن مركب موحد من أبعاد ثلاثة متداخلة متفاعلة هي البعد السياسي والاقتصادي والثقافي، وبرغم أن البعد الاقتصادي هو البعد الأساسي الحاكم عامة في النهاية دون إغفال فاعلية البعدين الآخرين السياسي والثقافي، فإن أحد هذين البعدين قد يكون عاملاً حاسماً حاكماً في ظروف وشروط تاريخية ومجتمعية معينة.

فالعولمة هي ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية العالمية، وهي أداة من أدوات الهيمنة وحسم الصراع على المستوى الدولي، ولهذا سعى المعنيون - ومنذ بدايات التبشير بها - إلى طرح فكرة التجانس لتكون مصاحبة لمفهوم شموليتها وفي عدة اتجاهات، وهي:

- توجهات لتجانس سياسي - إقامة الديمقراطية على مستوى دول العلم كافة.
- مساع لتجانس اجتماعي - حرية التنقل - للجميع وبين كافة الدول، مع تأمين أفضل لحقوق الإنسان لجميع البشر.

- اتجاهات لتجانس ثقافي. الإعلام - بحيث تعطي المعلومة لمن يريد لها ، من بني البشر في كل الأوقات ولجميع المجتمعات.

والواقع أن هذه التجانسات يصعب تطبيقها عملياً ، كما هو الحال في موضوع حرية تنقل الأفراد ، والذين هم أساس القوى العاملة والتي نادى بها العولمة ضمناً في حين وقفت الدول الغربية في مواجهتها ، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية ، وشركاتها العملاقة المستفيدة من تنفيذ تجليات العولمة.

العولمة من الناحية الاقتصادية:

وتعنى العولمة من الناحية الاقتصادية الصرفة ظرفاً يتيح التعامل مع العالم كله كوحدة أو بناء إنتاجي أو تسويقي وبالتالي تراكمي واحد. والظرف أو الظروف التي تتيح هذه النظرة الجديدة للعالم تتمثل في توسيع مجال المنافسة في العالم كله بفضل تمكين الموارد - ربما باستثناء العمل - من الحركة والتدفق الحر عبر الحدود القومية ، فنتحرك السلع والخدمات عبر الحدود بدون حواجز إدارية أو جمركية فنتحرك عالية ، ويتم تأمين نظام التجارة الحرة متعددة الأطراف من غوائل وتعديات السياسات الحمائية ، ولذلك نتحرك رؤوس الأموال سواء لهدف الاستثمار المباشر أو الاستثمار في الأوراق. وحتى الآن يتم ذلك من خلال قوانين الاستثمار الوطنية ، وكذلك القوانين الحاكمة لسياسات المصارف والبورصات. غير إن ثمة تحركاً عالمياً لوضع اتفاق يضمن حرية الاستثمار على مستوى عالمي مشابه لنظام منظمة التجارة الحرة.

إن جوهر عملية العولمة يتمثل في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي، وتشمل الحركة والانتقالات التي تنتشر عبر الحدود ست فئات رئيسية هي: البضائع، الخدمات، الأفراد، رأس المال الأفكار والمعلومات، والمؤسسات. ويهدف النظام الرأسمالي الذي يحكمه قانون الأرباح الخاصة إلى التوسع، وذلك عبر استثمار أرباحه والحصول على قروض من أسواق الرأسمالية، فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد والأزمات الاقتصادية الدورية. ويؤدي التوسع إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى عبر تركيز تمركز رأس المال. ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى أو استيلاء منشأة كبرى على منشأة أصغر منها عن طريق الشراء أو غير ذلك.

كما أنه في عملية التوسع هذه تتراكم فوائض مالية لا تجد أحياناً مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة، بل تجد هذه الفوائض مجالاتها المربحة في المضاربة ضمن إطار الدولة الواحدة، كما أن هذه الفوائض تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة الرأسمالية.

العولمة من الناحية السياسية:

فالعولمة ووفقاً لمجريات تطورها الفعلية، وما ينتج عنها من تأثيرات، وما تمثله من تحديات ربما تجد رفضاً من قبل النخب السياسية والحاكمة في كثير من دول العالم المعاصر، وحتى تكون العولمة مقبولة عالمياً ولتتحاشي رفضها من قبل الشعوب تسعى الدول الغربية والشركات العالمية الكبرى والمتعددة الجنسية لتميرها عبر الأحزاب الليبرالية في إطار ما يسمى بالعملية الديمقراطية وذلك بتكريس مفهوم التعددية السياسية بهدف تحقيق ما يمكن تسميته مجازاً (ديمقراطية العولمة).

إن الفكرة الأساسية من التعددية السياسية هي إلزام الحكومات بحماية حرية التكتلات أو الأحزاب وإفساح المجال لها لتعزيز مصالحها السياسية. وإن الخوف من التكتلات يشكل خطراً على الديمقراطية. ويرى دعاة التعددية السياسية أن التكتلات هي التعبير المركزي والأساسي للديمقراطية ذاتها. ويؤكدون على أنه في ظل ظروف النظام الرأسمالي يهتم علم الاقتصاد بشؤون الأفراد الذين يبذلون قصارى جهودهم لإيصال مصالحهم الذاتية إلى نهايتها القصوى.

ويؤكد التعدديون على أن الديمقراطية هي إعطاء الحرية لكل وإفساح المجال لهم للعمل ضمن قوانين اللعبة الديمقراطية، لسيطرة كل شخص على غيره بغية تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية بأسلوب يعطي الفائدة القصوى للمجموعة الناجحة في هذه المنافسة، عن طريق السيطرة على السلطة لتقوم بضبط تصرفات الآخرين من المعارضين. وفي خصم العملية الديمقراطية وعبر التعددية السياسية تقوم الدول الغربية وشركاتها الكبرى بدعم الاتجاهات الليبرالية في دول العالم، وتمكين الأحزاب أو العناصر الليبرالية فيها من الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار في البرلمانات والحكومات، ليتسنى لها من خلالهم تمرير عملية العولمة في بلدانهم. وذلك لأن الفلسفة الليبرالية تستهجن سيطرة الحكومة على الاقتصاد، وترفض بشدة احتكارها للمنشآت الاقتصادية في البلاد، أي أنها ترفض سياسة التأمين في إنتاج الكهرباء أو أسالة الماء، بل وحتى سيطرة الحكومة على المستشفيات والمدارس، وتقتح بدلاً عنها الملكية المشتركة في الصناعات، حيث تخصص الشركات جزءاً من أسهمها للعمال الذين يشترونها بأقساط شهرية تستقطع من رواتبهم وتخصص لمثلئ العمال مقاعد في مجلس إدارة الشركة حال حمل حملة الأسهم الآخرين.

العولمة في دول العالم الثالث:

ولكن الحال في بلدان العالم الثالث عكس ذلك، خاصة البلدان التي وقعت تحت نير الاستعمار الأوربي، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد تميزت تلك البلدان بالفقر المزمن، فقامت الدول الاستعمارية المشرفة على تلك البلدان بإنشاء المدارس والمستشفيات ومد السكك الحديدية وبناء الموانئ ومحطات الكهرباء الضرورية لتسيير أمور الشركات الأجنبية التابعة لتلك الدول والعاملة في البلدان الفقيرة. ولعدم وجود شركات محلية قادرة على إدارة وتشغيل هذه المنشآت أعطيت لصالح الحكومات الاستعمارية وتحت حمايتها.

وبعد الحرب العالمية الثانية أعطي الحكم الذاتي لمعظم الحكومات في دول العالم الثالث، وأعطيت استقلالاً شكلياً فيما بعد، ولكن مصالح الشركات الأجنبية بقيت كما كانت عليها قبل الاستقلال، وللحد من عرقلة أعمال الشركات الأجنبية انتقلت بعض المنشآت المحلية إلى ملكية الحكومات الوطنية والتي اقتصر دورها على العمل كمقاولين ثانويين للشركات العالمية الكبرى.

وبعد إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أخذوا يقدمان ديوناً إلى بلدان العالم، وخاصة بلدان العالم الثالث، بغية استخدام الديون كاستثمارات في المشاريع المختلفة التي تقوم الشركات الغربية بإنشائها أو استخدامها. والنتيجة النهائية لهذه العملية هي تراكم الديون العالية على كل بلدان العالم الثالث، وعندئذ يتدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية في البلدان المدينة.

ووفقاً للفلسفة الليبرالية القائمة على القضاء على المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى الملكية الخاصة، وبيعها إلى كل من لديه مالاً كافياً، فقد بيعت تلك المؤسسات للشركات الغربية التي تمتلك المال اللازم للشراء،

فتمكنت تلك الشركات من شراء المؤسسات المحلية والسيطرة الكلية على البلدان الفقيرة.

ولما كانت البلدان الفقيرة قد أثقلت بالديون نتيجة لسوء إدارتها لاقتصادها الوطني، فقد ظهر ما يعرف ببرنامج جدولة الديون أو إعادة الجدولة. كما أن استثمار رؤوس الأموال في البلدان النامية لم يكن بصورة متساوية بين تلك البلدان، بل اعتمدوا على تخمين كمية الربح المتوقعة، مما أدى إلى تهميش القارة الإفريقية، غير أن منظري العولمة يتعمدون تغطية هذه الحقائق أو طمسها. ففي الوقت الذي يعترف البنك الدولي بمصائب إفريقيا نجده يحثها على إزالة القيود المفروضة على اقتصادها وفتح أسواق بلدانها على مصراعيها لقوى السوق العالمية. وفي الوقت الذي يبشر منظروالعولمة بانتهاء دور الدولة القطرية، وأن الحدود الدولية قد تم إلغاؤها، نجد الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا تحتل كثيراً من الدول وتنتشر قواعدها العسكرية في أنحاء مختلفة من العالم.

ومن مزايا العولمة:

- انفتاح الأسواق المحلية على بعضها لتصبح سوقاً عالمية واحدة.
 - تسريع تطبيقات التقنية الحديثة في شتى المجالات.
 - سرعة الوصول إلى المعلومات التي يحوزها الآخرون وتوظيفها لأغراض متعددة.
- ويلاحظ أن العولمة وما أثرت به زيادة التبادل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياحي بين بلدان العالم، وزيادة دوران رؤوس الأموال، والتقدم التقني، ساعد على سهولة السفر والاتصال التسويقي بين بلدان العالم

وشعوبها ، والعملة التسويقية هي أحد الأبعاد الرئيسية للعملة الكونية^(١) ، إذ إن أهم سمات العملة التقدم الهائل في الاتصالات والمواصلات اللذين مكنا من سرعة انتقال البشر إلى أي مكان في العالم^(٢) .

ولعل المجال الاقتصادي من أكثر المجالات تأثراً بالأسباب والقوى الحاكمة لاتجاهات تطور العملة والتي يمكن تحديدها في^(٣)

- التكتلات الإقليمية والأسواق المشتركة.
- التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية.
- الدول الصناعية السبع الكبرى.
- الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات).
- معايير الجودة العالمية (الإيزو).
- الشركات العالمية (متعدية الجنسية، عابرة القارات).
- تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وقد ترتب على ذلك تحولاً جذرياً حيث تراجع الاقتصاد الصناعي بخطى متسارعة لصالح الاقتصاد الرقمي وأصبح العصر الحالي هو عصر اقتصاد الإنترنت - حيث حقق الاقتصاد الرقمي قفزات كبيرة نتيجة للتطور السريع والمتلاحق في شبكة الإنترنت وانتشارها بشكل هائل حيث يقدر عدد

(١) أ. مصطفى يوسف كاي في "التسويق الإلكتروني في ظل المتغيرات التكنولوجية المعاصرة، دار رسلان، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١١٣ - ١١٤.

(٢) مصطفى يوسف كاي، صناعة السياحة(الأمن - الجرائم - والإرهاب السياحي)، دار رسلان، دمشق، ٢٠٠٩م.

(٣) د. مصطفى محمد العبد الله، العملة الاقتصادية وأثارها على البلدان العربية، بناء الأجيال، العدد الثاني والثلاثون - تشرين الأول ١٩٩٩. ص ٩.

مستخدميها بنحو ٧٥٠ مليون شخص في أنحاء العالم في نهاية عام ٢٠٠٥ مقابل ٢٧٦ مليون شخص في عام ٢٠٠٠.

الانتقادات الموجهة للعولمة:

وهناك جملة من الانتقادات الموجهة للعولمة منها ماجرهربه الفيلسوف الفرنسي جاك ديريدا J. Derrida فقد وجه عشرة اتهامات للعولمة هي:

- البطالة.
- الإقصاء الجماعي لمواطنين بلا مأوى من كل مشاركة في الحياة السياسية.
- المنافسة الاقتصادية.
- عجز السيطرة على تناقضات السوق الحرة.
- تفاقم الديون الخارجية.
- صنع الأسلحة والاتجار بها.
- توسع نشر الأسلحة النووية.
- الحروب الأهلية.
- ظهور الدول الشبكية للرأسمالية مثل المافيا ووكالات المخدرات.
- هيمنة الغرب على تفسير وتطبيق القانون الدولي.

العولمة الاقتصادية وخطر التلوث البيئي:

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية عززت فكرة الحرية الاقتصادية العابرة للقارات، فعرف النشاط الاقتصادي الدولي تطورات كبيرة من حيث الحجم، فالعالم ينتج ما يفوق ٤٨ تريليون دولار، لكن السؤال الذي يتبادر إلى ذهن الباحث الاقتصادي هو: ما هي تكلفة هذا التطور الكبير في حجم الإنتاج الذي يعكس تطورا مقابلا في حجم القاعدة الصناعية؟ والواقع أن أوتكلفة

تؤخذ بعين الاعتبار هي البيئة، فالتكلفة البيئية لا يمكن الاستهانة ونحن نتحدث عن التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي، وعندما نقول تكلفة بيئية نقصد تدمير البيئة أو بتعبير صريح (التلوث البيئي).

العولمة الاقتصادية والبيئة: وجد تقييم النظم الإيكولوجية للألفية بأن ٦٠% تقريبا من خدمات النظم الإيكولوجية في العالم تشهد تدهورا أو تستخدم بصورة غير مستدامة، وأنه في غضون الخمسين سنة الماضية أحدث البشر تغييرات جذرية في النظم الإيكولوجية في العالم فاقت أي تغييرات في أي فترة مضت في تاريخ البشرية، وأدت هذه الاتجاهات إلى نشوء مجموعة جديدة من الفرص والتحديات على الصعيد الدولي للقادة وصناع القرار الذين يحتاجون إلى أساس رشيد للاستخدام السليم للموارد الطبيعية، ولضمان إمكانية استمرار النظم الإيكولوجية في دعم النمو الاقتصادي والقدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(١).

وقد أحست الدول المجتمعة بكيوتو (اليابان) في ديسمبر ١٩٩٧ بخطورة الوضع البيئي في العالم نتيجة هذا التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي، وقد وافقت الدول المجتمعة وعددها ١٦٠ بلدا على خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى.

لكن الواقع أثبت أن عدداً قليلاً - مقارنة مع عدد المشاركين في كيوتومن الدول صادق على البروتوكول، ذلك أنه يدعو الدول الصناعية إلى تخفيض متوسط انبعاثاتها خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ إلى ما دون مستويات ١٩٩٠ بحوالي

(١) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٧، العولمة، وخدمات النظم الإيكولوجية والرفاه البشري، نيروبي، ٥ - ٩ فبراير ٢٠٠٧.

٥% ١. وعندما تبحث في التزامات الدول الصناعية تجد أن عددا من الدول ذهب إلى الالتزام بتخفيض أكبر من النسبة المطلوبة في البروتوكول، حيث اعتمد لاتحاد الأوروبي نسبة ٨% كهدف يبتغي الوصول إليه في مجال تخفيض ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري، أما الولايات المتحدة الأمريكية فاعتمدت نسبة ٧% بينما اليابان وافقت على ٦%.

أسباب تأخر تطبيق التزامات اتفاق كيوتو؟

رغم كل الالتزامات المقدمة من الدول أعلاه (التي تسبب صناعاتها في تلويث البيئة) إلا أن التطبيق الذي كان يشده الاتفاق لم يطبق بشكل كامل والسبب في ذلك يرجع إلى ما يلي:

- ارتفاع تكاليف الحد من الغازات المدمرة للبيئة.

- الخوف من تراجع نمو الصناعات.

- الخوف من الانعكاس السلبي على أسعار المنتجات.

وعليه وجب التفكير في تلك الأدوات التي تمكن للدول تعويض أو تخفيض خسارتها (تراجع قطاعاتها الصناعية) إن هي أقدمت على اعتماد نسب التخفيض للغازات المدمرة للبيئة التي التزمت بها أعلاه.

الدور السلبي للعولمة على البيئة ومجالاتها:

تظهر دراسات وتقارير دولية كثيرة جداً أن العولمة الرأس مالية في حالتها القائمة والسائدة تهدد على نحو خطير الدول والمجتمعات والبيئة والكون، ويصل حجم هذا التهديد إلى الكارثة والخطر، كما تكشف شبكات جماعات المناهضة للعولمة الرأس مالية عن معلومات مذهلة حول ما تلحقه الأنشطة التابعة للعولمة الرأس مالية من تدمير فظيع يلحق باقتصاديات الدول والمجتمعات، وثقافتها ونمط حياتها ومواردها، وأنظمتها الاجتماعية والسياسية، والصحة والبيئة والهواء

(١) جون نورغارد، فاليري ريبيلين - هيل، ٢٠٠٠، مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول، صندوق النقد الدولي. ص ١.

والأنهار والأرض والغابات والصحارى والبحار والمحيطات والجزر وجوف الأرض والموارد العالميّة. (غرايبة ص١) إن ما أفرزته العولمة من مظاهر مختلفة أدى إلى تأثيرات سلبية على دول العالم الثالث، وقد رافق العولمة الاقتصادية والإعلامية موجات من الأوبئة والمشكلات البيئية تسربت وانتشرت في العالم بنفس الآليات والأدوات التي فرضت لتسهيل مرور السلع والأموال، فقد كان للشركات الكبرى التي أُطلق لها العنان في أرجاء العالم دور كبير في تدمير البيئة في العالم ومن أمثلة ذلك: تدمير طبقة الأوزون من خلال إنتاج مبيد "بروميد الميثيل" الذي يساهم في تدمير طبقة الأوزون، ولا تزال هذه الشركات تقف حجرة عثرة أمام تطبيق بنود بروتوكول مونتريال الخاصة بمنع إنتاج هذه المواد. وتساهم منتجات أخرى أيضا للشركات الكبرى مثل المواد الكيماوية شديدة الخطورة، والتي لا تتحلل طبيعياً في البيئة، وتؤدي إلى تسمم الكائنات الحيّة، والمخلفات المشعة، وتقوم كثير من الأنشطة التعدينية والصناعية على إزالة الغابات. وتأثرت الزراعة كغيرها من النشاطات الأخرى، تأثرت بسياسات الرأسمالية التجارية والسوق المفتوح، فأصبح قطاع الزراعة مُطالباً بإنتاج مواد غذائية بتكاليف منخفضة، وأهم مظاهر هذه العولمة في الزراعة ظهور الهندسة الوراثية تساعد في تقليل تكلفة الغذاء وإتاحته للفقراء، ومقاومة شحّ المياه والتصحرّ في الزراعة، ولكنها أخضعت الدول الفقيرة والنامية لتبعيّة في إنتاج البذور، وقضت في الوقت نفسه على البذور التقليديّة التي كانت مستخدمة، حتى إن البعض سمّى هذه الحالة بـ "الاستعمار الجيني".^(١)

(١) إن تراكم المعرفة والمعلومات أنتج قوة معرفية إنتاجية للعلم نفسه وأصبح هناك ما يسمى باقتصاد المعلومات (معرفة موعد وكمية الأمطار في أفريقيا تتيح معرفة قواعد وأسعار تجارة المزروعات والدول المتقدمة تحاول

1- <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafahem-13.asp>

تجميد تلك المعرفة والتقنية لدى الدول النامية وتمنعها من الحصول عليها واستخدامها (إيران النووية - قمع مصر - صناعات بترول السعودية - ومعرفة لبنان - العراق).

٢) نتيجة لشيوع الثقافة الرأسمالية وتطبيق المفاهيم الاستهلاكية دون تنمية حقيقة بالبلدان النامية. وتم القضاء على الصناعات الوطنية المحلية - زيادة المديونيات - استنزاف الثروات - التبعية الاقتصادية والسياسية. ٣) نتج عن تلك التبعية إتباع سياسات الخصخصة. مزيد من استنزاف موارد الدول النامية ونزح ثرواتها وفرض نموذج رأسمالي للنمو بالبلدان النامية يؤكد التبعية والهيمنة.

٤) أدت السياسات المفروضة على البلدان النامية وإتباع سياسات الخصخصة والتحرير، والتي تركز على اعتماد آليات السوق وإلغاء دور الدولة وحرية الاستثمار والتجارة والاستيراد والتصدير دون النظر إلا لعوامل الربح والخسارة لرأس المال. إلى تخصيص النشاط الاقتصادي لها وتقسيم العمل الذي تقوم به عالمياً مما أدى إلى تحكم مراكز النظام بها وحصارها اقتصادياً.

٥) نتيجة لذلك الحصار والتحكم أصبحت تلك الدول لا تصنع التنمية بل تشتريها كما أصبحت ترتبط نخبتها الحاكمة بعلاقات عضوية مع مراكز النظام الرأسمالي العالمي. بذلك فإن التحكم بالدول الخاضعة لتلك المنظومة وإدارتها واتخاذ القرارات بها أصبح بمراكز النظام الرأسمالي وليس بقصور ومقار الحكام وانتقلت السلطة الفعلية في الدولة إلى تلك المراكز.^(١)

وفي الجانب الثقافي والمعرفي، فإن انتشار وسائل الاتصالات الحديثة من أقمار صناعية وشبكات وهواتف نقالة وانترنت قد جعلت البحيرات الثقافية تتفتح على بعضها تلقائياً وفينشا من ذلك أويبدأ طور تشكيل ونشؤ ثقافة

1- <http://www.sste-eg.org/sste/nadawat/b2.htm>

عالمية مشتركة بدأنا نلمس عناصرها في تلك المصطلحات والأدوات والعيادات التي غدت مشتركة بين أبناء العالم أوسكان الكوكب جميعاً بحيث لم يعد الحديث عن الثقافة الوطنية والقومية النقية أمراً ممكناً وهذا أصبح أمراً طبيعياً ولا مفراً منه بما يحمله من آثار سلبية وإيجابية ربما يمثل بعضها حالة من التناقض أو المثاقفة واستفادة المجتمعات من تجارب وثقافات بعضها بكل ما تشمله الثقافة من جوانب مادية ومعنوية ولاسيما في مجال تبادل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة والمسائل الإنسانية وحقوق الإنسان والديمقراطية والإصلاح والشفافية.^(١)

أما بخصوص التحدي الثقافي الاجتماعي والإعلامي وبعبارة التحدي الحضاري فإن التأثيرات واضحة الملامح على البناء الثقافي والنسيج المجتمعي ، ولعل من أبرز الملامح ما يتعلق بالاختلال الذي على المنظومة القيمة وبالتضارب الفاضح في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، نتيجة للهجمة الثقافية والإعلامية لما يسمى بدول المركز التي استطاعت التسلل إلى عقول ومشاعر المجتمع لاسيما جيل الناشئة والشباب وقدمت النموذج الغربي أو الأمريكي على وجه الخصوص بأنه النموذج الوحيد للحياة الثقافية والاجتماعية الراقية ولعل ما تبثه القنوات الفضائية والبرامج العربية من مسلسلات وبرامج وأفلام ، مثل (ستار أكاديمي) و(الرئيس) وغيرها التي تلقى رواجاً كبيراً لدى المتلقي العربي.^(٢) (لقد خلقت العولمة دافعاً جديداً لهيكله النسق الاجتماعي

1. <http://www.islamonline.net/Discussion/arabic/bbs.asp?action=maintaParID=585735&aPathID=193&aTpID=585735&aGroupID=105860&>

٢ - الحارثي، فهد العرابي ١٩٩٩: العولمة والفضائيات العربية. محاضرة أقيمت في مكتبة عبد العزيز العامة، الرياض.

والعلاقات الاجتماعية سواء على مستوى الفرد والأسرة أو على مستوى شرائح ومؤسسات المجتمع أو على مستوى العلاقات بين أفراد المجتمع والدولة كما أنها أصبحت تمثل تهديداً حقيقياً للهوية الثقافية والانتماء الوطني أو القومي وعاملاً رئيسياً هجران الإرث الثقافي والحضاري القومي المبني على تاريخ الأمم وحضاراتها وأمجادها ولا ينبغي الخلط هنا بين قبول المرء لثقافة عالمية نجمت عن تلاحق ثقافات متنوعة ومتعددة وتحضا بقيم إنسانية خالدة مع العدل والمساواة والحرية والصدق والأمانة وغيرها وبين فرض ثقافة معينة على العالم كله وتصديرها أو الادعاء بأنها هي وحدها تمثل الثوابت العالمية التي ينبغي أتباعها دون قيد أو شرط ودون تحوير أو تعديل فبقدر ما يمكن أن نتقبل التأثير الإيجابي ونرفض بنفس القدر والقوة تأثيرها السلبي.^(١)

إن الصراعات التي يعيشها العالم المعاصر وتباينات القوى أوقدت النزاعات ومسلكتيات العنف والعدوان والخصومات وتكريس الكراهية وتسميم العقول بالأفكار الهدامة وبتقديم صور جديدة لتصورات اجتماعية متجددة، مما أدى إلى تحول في مضامين المفاهيم تحت زعم الحداثة وما بعد الحداثة والإصلاح والتجوير والحقوق الطبيعية وحقوق الإنسان، والعنف المضاد.

ويمكن تلخيص وإدراج أهم المظاهر السلوكية الهدامة للبيئة ومجالاتها التي يشيعها الدور السلبي للعولمة وهي:

١ - أسهمت العولمة في إشاعة سلوكيات التطرف والتعصب والعنف من خلال وسائل الاتصالات الحديثة وسياسات الهيمنة والحروب والحصار والتجويع والتدخلات السياسية.

٢ - عمقت الشعور بالفوارق المادية بين الأفراد.

١ - بلقزيز، عبد الاله ١٩٩٨: العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، المستقبل العربي العدد ٢٢٩ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت

- ٣ - زادت مساحة الفقر واتسع عدد الأغنياء وازدادت البطالة وانخفض مستوى المعيشة للأفراد لاسيما في دول العالم الثالث والفقيرة.
 - ٤ - عفت الروابط والصلات الاجتماعية من خلال نموذج الحياة المادية والمنفعية التي أصبحت تسود حياة الناس.
 - ٥ - أضعفت الهوية الثقافية (الوطنية والقومية المحددة للفرد).
 - ٦ - أسهمت في نشر أساليب الاحتيال والجريمة وعصابات القتل والسرقة والغش والفساد والجريمة والصوصية والسطو.
 - ٧ - أضعفت دور الدولة في حياة الشعوب من خلال نمط الحياة الاقتصادية والعلاقات التجارية الحرة وتقويض كيان الدولة وحريتها وسيادتها ومسؤوليتها عن مجتمعاتها.
 - ٨ - أسهمت في زيادة العجز المالي والتضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق نتيجة لبحثها عن الربح الوفير.
 - ٩ - أضعفت دور الدولة في تقديم الخدمات لمواطنيها الأساسية والتحتية من الخدمات في الصحة والتعليم والسكن والطاقة والنظافة.
 - ١٠ - شجعت على هجرة الكفاءات والعقول والخبرات وأصحاب التخصصات العلمية خارج دولها لاسيما في دول العالم الثالث.
 - ١١ - أسهمت في أضعاف الصناعات والبضائع والمنتجات الوطنية والمحلية.
 - ١٢ - أسهمت بشكل كبير في زيادة واتساع مساحة وحجم التلوث البيئي والمخلفات الصناعية والكيميائية.
 - ١٣ - أسهمت بنشر الأمراض وتعدد أنواعها.
 - ١٤ - أسهمت في زيادة معدلات التضخم المالي.
 - ١٥ - تحاول أضعاف دور الأديان والعقائد في حياة الأمم والشعوب.
- الآثار السلبية للعولمة:**

١. ازدياد عدد الجريمة المنظمة والتجارة بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والمخدرات حسب تقرير التنمية البشرية الصادر في عام ١٩٩٩ من الأمم المتحدة.
٢. ظهور التطرف الديني كرد فعل للعولمة التي لا تقيم لأي شئ وزن سوى السلع والاقتصاد والمال التي تدعو إلى تغيير الشعوب في أخلاقهم وعقائدهم وأنماط سلوكهم بل فرضها على الآخرين بالقوة الفاشية.
٣. إن العولمة جعلت النقود تتحدث بصوت أعلى من الحاجات الحقيقية للإنسان حيث إن التركيز على الأغذية المحسنة وراثيا والأدوية ومساحيق التجميل كانت أكثر أهمية من اللقاحات الطبية والإجراءات الوقائية من بعض الأمراض المعدية في ظل العولمة.
٤. تعد العولمة العدو الأول للبيئة الطبيعية لا سيما وان اقتصاد السوق ومصالح الدول الصناعية والشركات المتعددة الجنسيات لا تعير أي اعتبار للأضرار القصيرة أو البعيدة المدى على الطبيعة.
٥. إن العولمة توفر المزيد من الفرص للشركات العابرة للحدود التي تعد ركائز أساسية للدول الرأسمالية سياساتها الامبريالية وواحدة من أبرز الأدوات التنفيذية للسياسة الاستعمارية الجديدة حيث تعمل هذه على تخريب اقتصاديات الدول النامية والتدخل في شؤونها الداخلية.
٦. من خلال العولمة الامبريالية التي هي إحدى أشكال التفرد الأمريكي والتي تمثل إخلالا بالنظام الدولي ودليلاً آخر على اللاعدل واللاإنصاف فيه وتسعى قوى السيطرة الامبريالية إلى التضييق على المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة والتلاعب بسياساتها وتوجيهها لغير الأغراض التي وجدت من أجلها وقد كانت قضية العدوان والهيمنة والحصار وما إلى اليه

الحال في علاقته بالأمم المتحدة وهيمنة أمريكا على الهيئة الدولية ومؤسساتها في مقدمتها مجلس الأمن.

٧. العولمة أنعشت الدول الغنية وزادت نسب الفقر في العالم الثالث فقد استطاعت العولمة الأمريكية أن تفرض أساليب اقتصادية على العالم جاءت بكثير من الخسائر والأضرار للعالم الثالث وذلك بإخضاع اقتصاديات العالم لمقررات قانونية أو اتفاقيات دولية تقدم التسهيلات للسلع والصناعات الغربية والأمريكية منها بوجه خاص وتفتح لها أسواقا أوسع مما يشكل إضعافا لمستويات الصناعة ولمجمل جوانب الإنتاج الوطني المستقل في بلدان العالم الثالث.

٨. محاولات الغزو الفكري تتم في شكلها الأرقى في المفاهيم الكبرى (لا في إشكالها التلفزيونية أو الإعلامية أو السياحية)، بتظليل المفاهيم الخاصة الأصلية، ونصب مفاهيم آخر باسم تحديث الحضارة وتحويل القيم عن اتجاهاتها الصحيحة وهذه هي العمليات التي تمارس اليوم تجاه مختلف الثقافات.

كما يصنع الغرب المواد وبيئتها لنا بأعظم الأثمان كذلك يفرغ الأمة من العقول ويستخدمها لغزوا الآخرين بشكل خبراء يعملون له.

٩. من طرائق الغزو زرع الإيديولوجيات، وجعل الأمم الأخرى تستبطن أفكار الأمة الغازية وتفكر من خلالها، وهكذا يستبدون أساسا إلى الفكر النابع منا والى التسميم الذاتي في تدعيم التبعية والهيمنة، لا يريدون جعلنا غربيين ولا صهيونيين ولكن تابعين.

١٠. الصفوة الثقافية مخترقة، فالمتقفون المحليون هم في الجمهرة بعض أدوات الغزو وهو بحكم واقعهم القيادي من عوامل الإسراع في تأثيره.

١١. السياحة مصدر غزوبشع، وهي شكل من الاستعمار الجديد، وثمة تخطيط امبريالي لجعلها بديل الإنتاجية.

١٢. وسائل تقنيات الاتصال القوية تحمل بدورها كل عناصر الغزو والياتها وممارساته.

١٣. برامج ووسائل الغزو الثقافى في صناعة فنية يجري إعدادها وتصنيعها وتصديرها كما يجري ذلك للسيارة وللأجهزة الكهربائية، وهي تسلل إلى الثقافات الأخرى أيضا بسبب الحاجة الحياتية إليها، (ويدخل في ذلك الكتاب وبرنامج التلفزيون وغيرها).

أهداف الغزوليس حياذياً ولا عفويأ، إن الهدف الأساسي للغزو هو إدخال المنطقة العربية ضمن إطار التبعية الكاملة (سواء للامبريالية الغربية أو الاشتراكية الدولية) أمريكا اللاتينية تبعت لهذا وتقيم التنمية فيها على أساس رفض التبعية، ليس صدفة أن تهمل الأبعاد الجيوپوليتيكية من النظريات التنموية التي تصدرها الدول الرأسمالية والاشتراكية على السواء إلى العالم الثالث. إن التبعية توطد الاستغلال الاقتصادي والهيمنة السياسية والاحتواء ومنع الإبداع الاستقلالي وإقصاء الفكر لا يهدفان إلى جعلنا غربيين مثلهم ولكن إلى جعل الثقافة المحلية غير خطيرة على الاستغلال المفروض. والى إدخال البلاد ضمن عجلة الذيلية بنشر مشاعر الدونية، والتسطح، والسوبرمانية والقيم الخلقية، إن عملية دفع الغزو هي عملية دفاعية وإبداعية معاً، إن الأخذ عن الحضارة الغربية هو مطلب متفق عليه يجب أن لا يسمح له بان يصبح عبودية وذليله وأن جوهر إنسانيتنا هو النقد وامتلاك المعرفة النقدية والمنهج سواء تجاه التراث والذي لا نعتبره مقدسا بحيث لا يمس.

أما بالنسبة لمعطيات العصر والثقافات الأخرى وتعددية الرؤية الثقافية مطلوبة شرط وحدانية المنهج، والصدور عن الإبداع الذاتي الأصيل. وفي كل الأحوال ففي الأمر جدلية تتعلق بمدى الانفتاح والانغلاق، فإذا لم يكن أحد يقول بالانغلاق المطلق (وهو غير ممكن)، فما من أحد يقول بالانفتاح المطلق.

أن الشئ ونقيضه يوجدان معاً ، لأننا نعيش مظاهر التخلف والتقدم الصناعي الجديد في وقت واحد معاً ، وهي موجودة حتى في داخل أشخاصنا ، وأخطر صور الدفاع وضع كل القوى أمام ثغرة واحدة ، وأن نحسب في ذلك الاتجاه في حين تبقى الجبهة الأخرى مفتوحة.

- النظر إلى الإسلام وإلى الثقافات إسلامية عموماً على أنها عقيدة جامدة لا تتغير.

- الادعاء بأن الثقافة الإسلامية تختلف عن غيرها فالمسلمون متشددون متقيدون بالنصوص الدينية.

- تصوير الإسلام باعتباره خطر على غرار النازية أو الشيوعية والى ذلك تقوم الإستراتيجية الأمريكية على الأساس التالي في مواجهة الإسلام طالما انه يمثل خطراً ضد التقدم والانفتاح:

- القوة العسكرية.

- القوة الاقتصادية.

٣. تكثيف حملات تشويه الإسلام ضمن مفهوم احتواء الإرهاب الإسلامي.

٤. تكثيف أساليب الغزو الفكري والثقافي والفكري وقطع جذور

الترابط بين الأجيال الحالية والمستقبلية مع حضارتها العربية الإسلامية.

٥. تحميل المسلمين مسؤولية الأزمات التي يشهدها الغرب وبهذا المعنى

انتقلت فكرة الإرهاب أو الخوف من الإسلام إلى فكرة جرى تسويقها بشكل مكثف لاسيما بعد إحداث الحادي عشر من أيلول وهي فكرة الخوف من الإرهاب الإسلامي وهي الفكرة ذات المضمون المشابه لما طرحه بل كلينتون عام (١٩٩٤).

قذف مفاهيم وقيم جديدة وأساليب جديدة إلى الحياة اليومية وصرنا نسمع بمصطلحات وقضايا تمس مرتكزات أساسية في الحياة الاجتماعية والثقافية مثل قضايا الأسرة وقوانينها ، وقضايا المرأة وغيرها.

بروز اتجاهات جديدة تدعو إلى تراجع الاهتمام والعناية بالقضايا المحلية والمؤسسات المرتبطة بها فتضاءل دور الجماعات مثل المنتديات والأندية والأحزاب لصالح مؤسسات واتحادات مهنية مرتبطة بقضايا عالمية مثل جماعات البيئة والسلام وحقوق الإنسان وهكذا فإننا نشهد ظاهرتين متناقضتين هما:

١. بروز مؤسسات المجتمع المدني

٢. الانتقال من مؤسسات المجتمع المدني المحلي إلى مؤسسات المجتمع المدني العالمي.

٣. إن سرعة انطلاق العولمة والتحديات التي فرضتها أوجدت رد فعل عاجل من الحركات المضادة فتدعمت الأصولية وبرزت نزعات متطرفة مثل النازية والفاشية والعنصرية في أوروبا والحركات الإرهابية والمتطرفة في العالم الثالث.

٤. ومن ردود الفعل تجاه العولمة أيضا الانسحاب من الحياة العامة والمؤسسات العامة والطائفية وغيرها.

٥. ضعف قدرة الأجهزة والمؤسسات في العالم الثالث عن تفهم دور العولمة والاستعداد للتعامل معها فالأجهزة الإدارية ضعيفة وتعاني من الفساد والمحسوبية والمؤسسات التعليمية متخلفة والإصلاح السياسي ما زال شكليا والديمقراطية ما زالت مهتزة والقانون ما زال في ضعف وهكذا.

٦. انتقال مفهوم الأمن من الأمن الداخلي المعتمد على ضبط حركة المواطن إلى الأمن الخارجي الذي يهدد باستمرار من خارج الحدود وصرنا نسمع

بتهديدات أمنية متمثلة بالإرهاب الدولي والإقليمي وتجارة المخدرات وغسيل الأموال والتلوث وأمراض العصر والتطرف.

٧. زيادة الانسحاب من الحياة العامة والتفاعل مع المجتمع وقضايا لصالح

اللهات وراء لقمة العيش مما أدى إلى:

أ - نمو ميل ثقافية رجعية.

ب - نمو الأصولية والتطرف دون وجود قوى أخرى فاعلة تحد من خطرهما.

ج - تفشي الاغتراب بين صفوف الشباب وزيادة انتمائهم إلى الثقافة العالمية

الاستهلاكية التي ساوت بين أذواقهم وأذواق الشباب في العالم.

د - إغراق طبقة السلطة بالامتيازات وأبعادها عن متطلبات حياة المواطنين

وإضعاف إحساسها بالمجتمع وحاجاته الأساسية.

